

ثم يقول: على أن سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه، في الكتاب، فقال هما «علامتا تأنيث»، وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ، لأنه أرسله عُفْلًا، وقد قيّده وعلّله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المُعَلَّل أولى من الأخذ بقوله العُفْل المُرْسَل.. ووجه تجوّزه أنه لما كانت «التاء» لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارتا كأنهما «علامتا تأنيث»؛ أي إن التاء لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، لذلك استجار سيبويه لنفسه أن يقول: إنهما «علامتا تأنيث»، ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت «ابن»، فزالت التاء، كما تزول من قول «ابنة»، فلما ساوقت «تاء» «بنت» «تاء» «ابنة»، وكانت «تاء» «ابنة» للتأنيث، قال في تاء «بنت» ما قال في تاء «ابنة»، وهذا أقرب ما يتسمّح به في هذه الصناعة^(١)

فإن قيل فما «مميز» التأنيث، إذاً، في بنت وأخت؟

فالجواب — يقول ابن جنّي — أن الصيغة فيها علم تأنيثها؛ أي أن الصيغة فيها «علامة» تأنيثها، ويعني بالصيغة فيها بناءهما على «فُعَل»، و «فِعَل»، وأصلهما «فَعَل»، وإبدال الواو فيها

مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى (١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م)، ص: ١ / ١٦٥. والكتاب لسيبويه، ص: ٣ / ٢٢١.

(١) ابن جنّي، الخصائص، ص: ١ / ٢٠٠، وصر صناعة الاعراب، ص: ١ / ١٦٥ — ١٦٦.